الخبر اراحة الطالب من البحث والتفتيش في ذلك الكتب لاحتمال ان يكون ترك
بعضا منها والذي جرى عليه الناظم حسبما استقري من النظم انه يذكر الخلاف
صريحا وقد يتادي لا بالتصريح بل بالتضمن كما في صدر الترجمة الاولى واما الاتفاق
فقد يصرح به والاكثر الاكتفاء عن التصريح به بالاقتصار على الحكم تنبيهات
الاول لاخفاء ان الكلية في كلام الناظم مخصوصة بقوله قبل لحذف منهن :: وموافرا
ثم الاتي زويم الثاني مراده بكل ما ذكره مما هو مقصود بالنظم ما ذكره من الاحكام
المخالفة للرسم القياسي وهو معتمد عند ايمة الفن وكان رد عليه انه ترك جملة من
الاحكام التي تضمنتها كتبهم من الاثبات وغيره من التوجيهات لا انه ترك مسايل
من الاحكام المخالفة للرسم القياسي مما استضعفه الشيخان واقتضى النظر ضعفه
وهذه العناية وان كانت غير واضحة من كلامه فان اسقاطه كثيرا مما تحكى به
المقنع والتنزيل دليل واضح على ذلك الثالث مراده في هذا البيت بالتزام ذكر
جميع ما ذكروه استيفاء ما ذكروه في الجملة واما تفصيل النسبة اليهم فيبينه في قوله
:: والحكم مطلقا الابيات الخمسة فلا تتوهم ان تلك الابيات تكرار مع هذا الرابع
التزامه ذكر ما ذكروه من الاحكام المتفق عليها بين المصاحف والمختلف فيها دون ما زاد على
ذلك يدفع كثيرا مما يورد عليه من فوت بيان التشهير وهذا التنبيه قريب من الثاني الخامس
لامدخل للبلنسي في ضمير ذكروه من كلام الناظم ولا التفات الى من شرح البيت بالايمة الاربعة
المتقدمين كيف والناظم يقول وربما ذكرت بعض احرف بهذا خلف واستفيد من كلام الناظم
مع كلام البلنسي يدفع ذلك ايضا الاعراب واو وكل عاطفة جملة على اخرى وكل مفعول
مقدم لاذكر وما مضاف اليه واقعة على الحكم وهي صفة او موصولة فالجملة بعدها صفة او
صلة ومن في اتفاق لبيان ابهام ما والمجرور على حذف الموصوف اي من حكم ذي اتفاق او اختلا
ف ومن ومجرور في محل الحال من كل او ما او منصوب ذكره ويصح ان يكون المصدر بمعنى
اسم الفاعل فيستغنى عن تقدير الموصوف وجملة اذكر واقعة انعات وما عطف عليه
وعايد الموصوف محذوف تقديره اثره قال

نش والحكم مطلقا به اليهم أشير في احكام ما قد رسموا

لا اخص في البيت قبل هذا انه التزم ذكر جميع ما ذكره الشيوخ الثلاثة اجمالا اراد
هنا ان يفصل كيفية النسبة في ذلك فذكر انه يشير بالحكم في حال كونه مطلقا اي غير

مقيد

مقيد بشيخ منهم فاشار الى جميعهم وسواء كان ذلك على جهة الاخبار نحو :: وحذف
اذ اراتم :: او الطلب نحو :: واحذف تعدوهم :: ومن المطلق ايضا نحو :: وللجميع الحذف
في الرحمن :: ولا خلاف بين الامة :: وجاء ايضا عنهم في العالمين :: ويشهد مما يسند فيه
الحذف الكتبة المصاحف لا الشيوخ النقل على ما ياتي تحريره لان مراده بالاطلاق ما لم
يسند فيه حكمه لواحد من الشيوخ فطاعوا وشبه الامثلة ونحوها خالية من ذلك
بخلاف نحو وكلهم في الحج لان ذكروا :: بالف :: مما ينتج الاسناد فيه لشيوخ النقل
فانه من المفيد ويحتمل ان يريد بالمطلق ما لم يتقيد ببعض الشيوخ دون بعض فتكون هذه
الامثلة كلها من المطلق ويؤيد هذا الاحتمال انه قابل الاطلاق الذي في البيت بالاسند من الاحكام
لبعض الشيوخ دون بعض وذلك في قوله وكلما جاء البيت واذكر الذي بهم انفرد البيت تنبيهان
الاول ما اصطلح عليه في هذا البيت لا يختص بحذف الالفات بل يجري في جميع ابواب
النظم كالبيت المتقدم ولا مدخل للبلنسي هنا كالبيت المتقدم ايضا ومما يؤيد هذا الطائفة
الاختلاف في قول سحنون ولم يذكر فيه البلنسي اختلافا ثم يكون هذا الحكم جزما كما مثل وقد
يكون اختلافا نحو واو كلاهما بخلف جاء الثاني معنى قوله في احكام ما قد رسموا انه لا يلتزم
الاشارة بالحكم المطلق اليهم الا في الاحكام المتعلقة بنفس الرسم اما ما خرج عن ذلك فقد
يطلق الحكم فيه ولا يشير به الى جميعهم نحو :: والكاتب مخير في رسمها :: ونصوم ج بشانه
الحرفين :: فان التخيير في الاول عن الناظم والترجيح في الثاني عن الداني فقط الاعراب
واو والحكم لعطف جملة على اخرى والحكم مبتدا وخبره جملة اشير والمجرور بالباء عايد المبتدا
ومطلقا حال من المبتدا او عايده مع كونه مجرورا متاخرا وفي صحة كل منهما خلاف وفي احكام متعلق
باشير او بفعل محذوف تقديره اعمل ذلك الاشارة في احكام تلك الالفاظ التي ذكروا
رسمها اي الاحكام الراجعة الى نفس الرسم وما موصول مضاف اليه وعايد الصلة محذوف اي رسموه

قال وكلما جاء بلفظ عنهما فابن نجاح مع داني رسما

اخبر انه اذا ذكر حكما مسندا الى ضمير تثنية مجرور بعن من غير تقدم معاد فان
مراده به الشيخان ابو عمرو وابو داود نحو :: والحذف عنهما بالكلون :: وعنهما روضات :: وبعد
واو عنهما قد ابتنت :: وذلك لتقرر عهدهما هنا مع طلب الاختصار فان تقدم معاد
عاد ضمير التثنية له نحو :: والاولان عنهما قد سكتا :: وانما احتاج الى التنبيه على هذا لانه
كثيرا ما يأتي بذلك الضمير دون تقدم معاد ولا يعني ان ما نسبه لابي عمرو وحده او له مع غيره

Copyright © King Saud University